

إيران تهرب من ورطة الحظر نحو دمج بنوك العسكر

محاولات يائسة للالتفاف على القواعد المالية العالمية ومواجهة النقص الحاد في السيولة



واجهة لمهاتم غير اقتصادية

وكان عضو مجمع تشخيص مصلحة النظام في إيران، غلام رضا مصباحي، قد طالب الإثنين الماضي، حكومة روحاني بحجب ممتلكات البنوك والمودعين لتعويض عجز الموازنة ومعالجة التضخم.

ونسبت وكالة تسنيم لمصباحي قوله إن "أزمة السيولة ضربت أسواق العملة والنهب والسيارات والعقارات في البلاد، وباتت مشاهدة آثار هذه الأزمات جلية في الاقتصاد الإيراني".

وأعلنت الحكومة عن موازنة عامي 2020 و2021 دون إدراج عوائد النفط في ظل البحث عن مصادر دخل أخرى عوضاً عن النفط.

وحذر محللون من ارتفاع القاعدة النقدية وأثار السياسات المتبعة على معدل التضخم، في ظل احتمال أن تضطر الحكومة إلى طباعة النقود لتوفير التكاليف.

ورجح الاقتصادي الإيراني محمد طيبيبان أن تتم إضافة أكثر من مئة تريليون تومان إلى القاعدة النقدية عبر عملية الدمج، وهو ما "سيفاقم نيران التضخم".

وأعلن المركزي الثلاثاء، أنه يستهدف الوصول بمعدل التضخم إلى 22 في المئة خلال السنة المالية الجارية، التي بدأت في 20 مارس الماضي، مقابل 41 في المئة تم تسجيلها في العالم المالي السابق.

منذ توليه السلطة وزادت العقوبات الأميركية من تعقيد المشكلة. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من 30 مصرفاً ومؤسسات ائتمانية أخرى تعاني من التفكك أكثر من غيرها في الأسواق الناشئة الأخرى إضافة إلى أنها مثقلة بالديون المتعثرة.

ونقلت وسائل إعلام محلية عن الناشط السياسي الإصلاحي، عبدالله رمضان زاده، قوله إن "خطة دمج البنوك العسكرية ليست مجدية"، وتوقع أن يتم توفير حوالي 70 تريليون تومان من ودائع الإيرانيين من أجل تحقيق هذا الدمج.

من الاستفادة من خدماتها، بالتزامن مع فرض عقوبات أميركية على البلاد. وتعود مسألة الدمج بين المصارف الحكومية إلى فترة وصول الخميني إلى السلطة في عام 1979، حيث تم تأسيس البنك التجاري من اندماج 12 مصرفاً، ثم تأسيس بنك سبه من اندماج عشرة بنوك.

ورغم ذلك أدى انتماء هذه البنوك إلى الجيش الإيراني والعقوبات المفروضة على الكيانات التابعة للحرس الثوري إلى زيادة الحساسيات بشأن اندماج هذه البنوك في بنك سبه.

ويواجه الرئيس حسن روحاني صعوبة في إصلاح النظام المصرفي

شك محللون في نجاح خطوة الحكومة الإيرانية المتعلقة بدمج مجموعة من المصارف على ملك المؤسسة العسكرية في كيان واحد لمواجهة المخاطر التي يعانيها النظام المصرفي حيث بات يواجه خطر الانهيار التام بعد أن اشتدت الضغوط المالية بسبب الحظر الاقتصادي الأميركي وأزمة وباء كورونا.

طهران - اعتبر محللون أن إقدام إيران على دمج بنوك مملوكة للحرس الثوري في كيان واحد لمواجهة التحديات الاقتصادية الكثيرة يبدو محفوفاً بالمخاطر خاصة أن السلطات سبق وأن أعلنت عن الخطوة قبل أشهر ولم تنفذها. ويرى البعض أن إعلان محافظ البنك المركزي الإيراني عبدالناصر همتي عن قرب دمج 5 بنوك تابعة للقوات المسلحة في مصرف سبه مجرد لعبة تسعى من ورائها طهران إلى الالتفاف على القواعد المالية العالمية للإفلات من العقوبات الأميركية.

ونقلت وكالة فارس الإيرانية الحكومية عن همتي قوله في تغريدة نشرها مساء الإثنين الماضي على حسابه في تويتر إن عملية دمج مصرفي مهر اقتصاد وحكمت إيرانيان ستتم نهائياً في غضون 10 أيام ومع إقامة اجتماع الجمعية العمومية للمصرفين.

وأشار إلى أن اجتماع الجمعية العمومية للمصارف الثلاثة الأخرى ستعقد تدريجياً مؤكداً أن البنك المركزي سيمضي قدماً بمسار إصلاح النظام المصرفي وترقية السلامة المالية للبنوك. ولم يذكر همتي بقية المصارف المنضوية تحت عملية الاندماج، لكن من الواضح أنها تتعلق ببنك أنصار وقوامين ومؤسسة محور الائتمانية.

وتعود ملكية بنك أنصار ومهر اقتصاد إلى الحرس الثوري، أما بنك قوامين فإنه يتبع مؤسسة الشرطة الإيرانية وبنك حكمت إيرانيان على ملك مؤسسة الجيش، وأخيراً مؤسسة كوثر الاعتبارية فتتولى إدارتها وزارة الدفاع.

وكان المركزي قد كشف في مارس الماضي للمرة الأولى عن عملية الدمج، غير أنها لم تتم بسبب الظروف القاهرة التي يمر بها الاقتصاد الإيراني نتيجة العقوبات التي فرضها الرئيس الأميركي دونالد ترامب عقب انسحابه من الاتفاق النووي.

وتفاقت أزمات إيران الاقتصادية منذ إعادة فرض العقوبات الأميركية ومع ذلك لم توقف الحكومة نشاطاتها المشبوهة التي تسببت في نزيف حاد للقطاع المصرفي على وجه التحديد. ورغم تأثير العقوبات والتدابير الهائلة لأزمة فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد الإيراني، فإن هناك أزمات داخلية يعانيها القطاع المصرفي، أهمها غياب الرقابة وإجراء معاملات بنكية غير قانونية.

وبحسب بيان نشره المركزي قبل أيام، فقد تم وضع ترتيبات لموضوع المساهمين في البنوك العسكرية الإيرانية، غير أن متابعين للشأن الداخلي الإيراني يستبعدون إتمام الخطوة على النحو الذي ترجوه السلطات في طهران. ولا توجد معطيات دقيقة حول ما إذا كان هذا الدمج سيؤدي إلى انسحاب المؤسسة العسكرية من المساهمة في هذه البنوك أم لا، لأنه من الصعب إعادة أيديها عن مكان أموال الإيرانيين في النظام المصرفي كون أمر الوصول إليها سهل بفضل القوانين التي تسمح لها بالنصرف في تلك المدخرات.

ولدى خبراء أسواق المال قناعة بأن هدف إيران من وراء هذه الخطوة هو الاستفادة من نظام سويقت العالمي، الذي يوفر شبكة تواصل آمنة بين البنوك حول العالم لإجراء التحويلات المالية.

وكانت شركة الخدمات المالية المتخصصة في التحويلات المالية حول العالم (سويقت)، قد أعلنت في شهر نوفمبر 2018 أنها منعت بنوكاً إيرانية



عبدالناصر همتي

سندمج 5 بنوك تابعة للقوات المسلحة في بنك سبه

مخاطر وباء كورونا تهدد الاستقرار المالي الأوروبي

ودفعت تبعات كورونا السلبية الاتحاد الأوروبي إلى إقرار حزمة دعم للشركات الصغيرة والمتوسطة لمساعدتها على مكافحة أزماتها المالية.

وأعلن رئيس مجموعة اليورو ماريو سينتينيو الماضي أن وزراء مالية الاتحاد وافقوا على تفاصيل برنامج إقراض ينفذه بنك الاستثمار الأوروبي لدعم الشركات الأوروبية الصغيرة والمتوسطة.

وكتب سينتينيو على موقع التواصل الاجتماعي تويتر يقول إن هذه الموافقة تمهد الطريق أمام إقرار مجلس إدارة بنك الاستثمار الأوروبي للبرنامج رسمياً الثلاثاء، مضيفاً أن البرنامج سيبدأ تطبيق مطلع يونيو المقبل.

فرانكفورت - أطلق البنك المركزي الأوروبي الثلاثاء صفارات الإنذار من المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي لدول الاتحاد بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد.

وحذر البنك، الذي يتخذ من مدينة فرانكفورت الألمانية مقراً له، من تفاقم حالة الضعف القائمة في منطقة العملة الأوروبية الموحدة نتيجة الوباء الذي دفع الدول إلى اتخاذ تدابير احترازية خشية انتشاره بشكل واسع. وأوضح البنك في تقريره نصف السنوي بشأن الاستقرار المالي في المنطقة أنه حتى إذا بدأت معدلات العدوى في الانحسار، فإن العواقب الاقتصادية المترتبة على الأزمة سوف تزيد من نقاط ضعف منطقة اليورو.

ونسبت وكالة الأنباء الألمانية لنانب رئيس البنك لويس دي جويندوس قوله إن "الجائحة تسببت في واحدة من أقوى حالات الانكماش الاقتصادي في التاريخ الحديث، ولكن الإجراءات السياسية واسعة النطاق التي تم اتخاذها حالت دون حدوث انهيار مالي".

ولكن أشار إلى أن تداعيات الوباء على آفاق الربحية بالنسبة للبنوك والماليات العامة على المدى المتوسط سيتعين مواجهتها، "حتى يستطيع نظامنا المالي الاستثمار في دعم التعافي الاقتصادي".

وتتزايد الديون العامة في الوقت الحالي، نظراً لأن الدول تعلن عن حزم مساعدات بالمليارات من اليوروات، في محاولة للحفاظ على استمرارية نظمها الاقتصادية في ظل الأزمة. وحذر البنك من أن ذلك قد يؤدي إلى زيادة الضغوط على دول منطقة اليورو التي تعاني بالفعل من ارتفاع مستويات ديونها العامة.

توتال تسعى لمسح البصمات الكربونية في المطارات

وأعلنت مجموعة الطاقة الفرنسية العملاقة مطلع هذا الشهر تراجع صافي أرباحها خلال الربع الأول من العام الحالي إلى 34 مليون دولار مقابل 3.11 مليار دولار خلال الفترة نفسها من العام الماضي.

وفي الوقت نفسه سجلت الشركة خسارة تعادل 0.01 دولار لكل سهم مقابل أرباح قدرها 1.16 دولار لكل سهم خلال الفترة نفسها.

وبلغت أرباح الشركة بعد وضع المتغيرات الموسمية في الحساب 1.78 مليار دولار بتراجع نسبته 35 في المئة عن الفترة نفسها من العام الماضي بسبب انهيار أسعار النفط الخام والغاز الطبيعي وانكماش هامش أرباح نشاط تكرير النفط إلى جانب تداعيات تفشي الوباء على الطلب العالمي على الطاقة.

وتشير البيانات الرسمية إلى أن قيمة مبيعات الشركة الفرنسية خلال الربع الأول من العام الحالي 43.87 مليار دولار مقابل 51.21 مليار دولار بمقارنة سنوية.

وقررت الشركة خفض صافي إنفاقها الاستثماري خلال العام الحالي بنسبة 25 في المئة إلى 14 مليار دولار فقط. ولكن في المقابل قررت زيادة قيمة برنامج خفض النفقات في ما تبقى من العام إلى مليار دولار على الأقل، فضلاً عن خفض نفقات الطاقة بأكثر من مليار دولار، ولاسيما في قطاعي التكرير والكيماويات.

وقبل تفشي كورونا بأشهر قليلة بدأت توتال تعيين موظفين في مجال طاقة الرياح في بريطانيا والدنمارك استعداداً للمنافسة على عقود حكومية لإقامة محطات طاقة الرياح في البلدين. وتكررت وكالة بلومبرغ الأميركية للأنباء الاقتصادية في ذلك الوقت أن هذه الخطوة تمثل دليلاً إضافياً على سعي شركات النفط الكبرى في العالم إلى الدخول في قطاع طاقة الرياح.

وبيع المنتجات والخدمات في مجال النقل والأعمال اللوجيستية. وستتولى شركة سافت التابعة لمجموعة توتال توريد بطاريات الليثيوم المؤمن المستخدمة في تشغيل القاطرات الكهربائية.

وتم تصميم هذا النموذج الأولي من هذه القاطرة الصديقة للبيئة للموقع الصناعي لشركة أيرباص في مدينة تولوز الفرنسية.

وتأتي خطوة توتال ضمن خطوات سابقة لشركات النفط العملاقة والتي أعلنت عن خطط لتقليل البصمة الكربونية في صناعة الطاقة والقطاعات الأخرى المرتبطة بها.

ويقول محللون إن هذه المساعي قد تساعد الشركة الفرنسية على تعزيز عوائدنا من استثمارات الطاقة خاصة بعد أن سجلت أرباحها تراجعاً بسبب وباء كورونا قياساً بالعام الماضي.

دخل عملاق صناعة النفط توتال في بداية مسار طويل لتحقيق هدف تقليص البصمة الكربونية الذي ينسجم مع الخطط العالمية لخفض الانبعاثات الضارة للبيئة عبر الإعلان عن تطوير أول قاطرة كهربائية مخصصة لصهاريج وقود الطائرات، يتوقع خبر أن تنتشر نماذج منها عبر مطارات العالم في غضون سنوات قليلة.

باريس - أعلنت مجموعة توتال الفرنسية العملاقة للطاقة قيام إحدى الشركات التابعة لها وذلك بالتعاون مع شركة جاسين للصناعات الهندسية بتطوير أول قاطرة كهربائية لصهاريج تزويد الطائرات بالوقود في العالم.

وأشارت توتال في بيان الثلاثاء نشرته على موقعها الإلكتروني إلى أن القاطرة تستطع جر صهريج وقود تصل سعة الواحد منهما إلى 30 طناً. ومن المتوقع تسليم النسخة التجريبية الأولى من القاطرة، التي تعمل بالكهرباء بنهاية العام الحالي

لإستخدامها في أحد مواقع شركة صناعة الطائرات الأوروبية إيرباص. ومن خلال هذا التطور، توضح توتال التزامها بتقليل بصمتها الكربونية على منصات المطارات التي توفرها وتشغلها، جنباً إلى جنب مع عملائها وشركائها.

وتشارك توتال، جنباً إلى جنب مع المجتمع، طموحها في أن تصبح محايدة للكربون بحلول عام 2050 لجميع أنشطتها، من إنتاجها إلى استخدام منتجات الطاقة التي تباع لعملائها.

وتعمل شركة جاسين، التي تتعاون معها توتال، في مجال تصميم وتجميع



انسجام تام مع البيئة

المركزي الأوروبي يقر بأنه رغم انحسار العدوى، فإن العواقب الاقتصادية ستزيد من ضعف منطقة اليورو

ويستهدف برنامج الإقراض البالغة قيمته 200 مليار يورو (218 مليار دولار) توفير التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تواجه مشكلات مالية.

ويعتبر هذا البرنامج آخر جزء من خطة التحفيز الأوروبية التي أقرها وزراء مالية الاتحاد الأوروبي في أبريل الماضي بقيمة 540 مليار يورو لدعم الاقتصاد الأوروبي في مواجهة تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد.